اختيار مير حسين موسوي رئيساً لوزراء إيران، الدورة الأولى (29 تشرين الأول 1981)

أ.د. عصام عبد الحسين نومان الباحث. أحمد فليح حسين الجبوري
كلية للتربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

The election of Mir Hossein Mousavi as Prime Minister of Iran (October 29 ، 1981)

Prof. Dr. Essam Abdel-Hussein Numan
Researcher. Ahmed Faleh Hussein Al-Jubouri
Faculty of Education for Human Sciences\ University of Babylon
afh_aijuboor@yahoo.com

Abstract.

The selection of Mir Hossein Mousavi, Iran's prime minister in 1981, is one of the most important topics for several reasons, The lack of studies on the selection of Mir Hossein Mousavi, the Prime Minister of Iran, It is also the first time that a ministry has been able to complete its constitutional term for four years Unlike the governments that formed the beginning of this republic, All governments formed before that date of the Republic's age fell, And also how was the dispute between the wings of the left and Yemen supporters of the line of Imam Khomeini on this post.

key words: The Islamic Consultative Assembly, The current line of Imam Khomeini, Wing left, The right wing, The liberal current, Islamic Republican Party.

المقدمة:

يعد اختيار دراسة مير حسين موسوي رئيس لوزراء إيران عام 1981 من المواضيع ذات الأهمية البالغة لأسباب عدة منها، قلة الدراسات التي تناولت اختيار مير حسين موسوي رئيس لوزراء إيران، وأيضاً أنها المرة الأولى التي استطاعت وزارة أكمال مدتها الدستورية لمدة أربعة أعوام، وهي حكومة مير حسين موسوي، عكس الحكومات التي تشكلت بداية هذه الجمهورية، فجميع الحكومات التي تشكلت قبل هذا التاريخ من عمر الجمهورية سقطت، وأيضاً كيف كان الخلاف ما بين جناحي اليسار واليمين من أنصار تيار خط الإمام الخميني على هذا المنصب، إذ تم تقسيم البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وجاءت الدراسة بمصادر عربية وفارسية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الشورى الإسلامي، تيار خط الإمام الخميني، الجناح اليسار، الجناح اليمين، التيار الليبرالي، الولي الفقيه، الحزب الجمهوري الإسلامي.

المبحث الأول– مسوغات رئيس الوزراء في دستور عام 1979.

إن منصب رئاسة الوزراء من المناصب السيادية التي لها أهمية كبيرة في الدستور الإيراني، فلها العديد من الصلاحيات التي من شأنها أن تغير مجرى العملية السياسية في الدولة من السلبي إلى الإيجابي وبالعكس، فإذا كان رئيس الوزراء منسجماً مع الوزراء ورئيس الجمهورية فيستطيعون قيادة الدولة إلى بر الأمان، أما إذا كان هناك اختلاف ما بين أطراف السلطة التنفيذية أو فرض أحدهما على الآخر، يكون هناك الكثير من المشاكل التي تعيق عملية تطور الدولة، وهنا سنذكر بعض مواد الدستور التي تخص منصب رئاسة الوزراء.

تنص المادة (133)، من الدستور بأن يتم تعيين الوزراء باقتراح من رئيس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية، ثم يعرضون على مجلس الشورى الإسلامي للتصويت، من أجل الحصول على الثقة[1].

(1)- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص91.

ونصت المادة (134)، على رئيس الوزراء يترأس مجلس الوزراء، ويتولى الإشراف على أعمالهم، ويقوم بالتنسيق بين قرارات الحكومة وسياسته عن طريق أتخاذ التدابير اللازمة لذلك، ويقوم بوضع منهج الحكومة وسياستها، وتنفيذ القوانين بالتعاون مع الوزراء، وهو مسؤول أمام مجلس الشورى الإسلامي عن أعمال مجلس الوزراء[1].

كذلك المادة (135)، يبقى رئيس الوزراء في منصبه مادام يتمتع بثقة مجلس الشورى الإسلامى، أما إذا قدمت الحكومة استقالتها فتقدم إلى رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الوزراء بأداء وظائفه حتى يتم تعيين الحكومة الجديدة[2].

أما المادة (136)، فتنص على أن رئيس الوزراء إذا ما قرر عزل أحد الوزراء وتعيين آخر مكانه، فيجب أن يتم هذا العزل والتعيين بموافقة رئيس الجمهورية، ويجب أن يحصل الوزير الجديد على ثقة مجلس الشورى الإسلامي، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء بعد منح الثقة من مجلس الشورى الإسلامي، فيتعين على الحكومة الجديدة طلب ثقة مجلس الشورى الإسلامي من جديد[3]، وبخصوص المادة (137)، كل أحد من الوزراء مسؤول أمام مجلس الشورى الإسلامي عن وظائفه الخاصة[4].

وتحتوي المادة (138)، على صلاحيات لمجلس الوزراء في وضع القرارات واللوائح الحكومية، وتنظيم المؤسسات الإدارية، فضلاً عن المجالات التي يلزم فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بمسؤولية تدوين اللوائح الحكومية اللازمة لتنفيذ القوانين، وكل واحد من الوزراء له الحق أيضاً في نطاق وظائفه وفي حدود ما يصادق عليه مجلس الوزراء، ويجب أن لا تتعارض هذه اللوائح والقرارات مع نص الدستور[5].

تتحدث المادة (140)، عن التحقيق في التهم الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، بالنسبة للجرائم العادية في المحاكم العامة لوزارة العدل ومع إشعار مجلس الشورى الإسلامي بذلك[6].

أما المادة (141)، فلا يحق لكل من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو موظفي الحكومة أن يكون له أكثر من منصب حكومي، كما يعد محظوراً عليه العمل في المؤسسات العامة، وكذلك ممارسة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي، أو المحاماة، ولا يجوز أن يكون رئيساً، أو مديراً، أو عضواً في مجلس إدارة أي نوع من الشركات الخاصة المختلفة، باستثناء الشركات التعاونية المختصة بالإدارات والمؤسسات، ويستثنى من ذلك العمل التعليمي في الجامعات أو مؤسسات البحوث، ويستطيع رئيس الوزراء في بعض الحالات الضرورية إدارة بعض الوزارات بصورة مؤقتة[7].

وتنص المادة (142) على أن تتولى المحكمة العليا التحقيق في ملكية الولي الفقيه، وأعضاء مجلس الخبراء، أو رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو الوزراء وزوجاتهم وأولادهم قبل وبعد تحمل المسؤولية، وذلك لئلا تكون قد ازدادت ثروتهم بطرائق غير مشروعة[8].

بعد التعرف على صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء في الدستور الإيراني، يتبين أهمية هذا المنصب بالتسلسل السلطوي الخاص بالسلطة التنفيذية، إذ يعد عموداً أساسياً من أعمدة هذه السلطة.

(1)- سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي(1500-1979)، دار الهدى، د.م، 1986، ص544.
(2)- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، تركيبة النظام السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، السنة الرابعة، العدد9، 2008، ص200.
(3)- نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص91.
(4)- سعد الأنصاري، المصدر السابق، ص545.
(5)- المصدر نفسه، ص ص545-546.
(6)- دار الهدى الثقافية والفنية للنشر الدولي، النص الكامل للدستور الجمهورية الإسلامية، ط3، طهران، 2012، ص73.
(7)- سعد الأنصاري، المصدر السابق، ص ص546-547.
(8)- النص الكامل لدستور الجمهورية الإيرانية الإسلامية، المصدر السابق، ص73.

المبحث الثاني– ترشيح علي أكبر ولايتي لمنصب رئيس الوزراء واخفاقه في التنصيب (22 تشرين الأول 1981).

كانت أولى خطوات رئيس الجمهورية علي خامنئي([1])، بعد تسلمه المنصب بتاريخ 2 تشرين الأول 1981 العمل على تشكيل الوزارة[2]، إذ كان هناك اجتماع ما بين رئيس الجمهورية علي خامنئي، ورئيس مجلس الشورى الإسلامي أكبر هاشمي رفسنجائي[3]، ورئيس السلطة القضائية عبد الكريم موسوي اردبيلي[4]، مع الإمام الخميني في يوم 17 تشرين الأول 1981 حول التشاور لأختيار رئيس الوزراء، وذكر علي أكبر هاشمي رفسنجاني بهذا الخصوص[5]:"كنا نناقش مسألة رئاسة الوزراء، وكانت الأسماء المطروحة على طاولة المفاوضات كل من علي أكبر پروش، ومحمد غرضي، ومير حسين موسوي، ومير سليم، وعلي أكبر ولايتي، وكان النقاش قد توصل إلى أن اقرب شخصية لتولي هذا المنصب هو علي أكبر ولايتي"[6]، وبعد هذا الاجتماع كان علي خامنئي متأكداً من أن علي أكبر ولايتي[7]، مؤهلاً لتولي هذا المنصب[8].

في مقال نشره الحزب الجمهوري الإسلامي في صحيفة جمهورى اسلامى بخصوص رئيس الوزراء الجديد جاء فيها:"يجب أن يكون رئيس الوزراء الجديد لديه القدرة الكبيرة في الإدارة، ولديه حافز في العمل نحو الأفضل، ويمتلك خبرة سياسية يستطيع من خلالها اجتياز الأزمات التي تمر بها البلاد، متفائل وعالي الشكيمة، لديه إصرار وعزيمة، سريع الخطوات في العمل المكلف به، يمتلك فكراً مرناً، وأن يكون من أهل التقوى، وملتزم من الناحية الدينية، ويحمل روح الثورة"[9].

من الواضح أن الحزب الجمهوري الإسلامي له اليد الطولى في العملية السياسية في هذه المدة الزمنية، إذ يعد ركناً من أركان الدولة الأساسية، وأن أغلب السياسيين الذي يتولون مناصب عليا في الحكومة منه مثلاً رئيس الجمهورية علي خامنئي، وأغلب الوزراء، والمسؤولين في مفاصل الدولة الأخرى، فضلاً عن أن أغلب أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، لذلك فإن رأيه نافذ في رسم سياسة الدولة.

([1])- علي خامنئي:ولد عام 1939 في مدينة مشهد، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق لدراسة العلوم الدينية، بدأ العمل السياسي مع الإمام الخميني عام 1963، وبعد انتصار ثورة عام 1979 كان احد مؤسسي الحزب الجمهوري الإسلامي، ثم تولى منصب إمام جمعة طهران عام 1979، ثم عين مساعد لوزير الدفاع في حكومة بأزرگان عام 1979، ثم بعدها تدرج في العديد من المناصب الحكومية حتى أصبح رئيساً للجمهورية عام 1981، وبعد وفاة الإمام الخميني عام 1989 أنتخب من قبل مجلس الخبراء مرشداً أعلى للجمهورية الإسلامية، ولا يزال يتولى هذا المنصب، للمزيد من التفاصيل، ينظر:أعداد ونشر تجمع عشاق الولاية، الشمس الساطعة (لمحة خاطفة من حياة وجهاد اية الله السيد الخامنئي)، د.م، 2007، ص ص5-26.

([2])- عباس شادلو، تكثر گرايي در جريان اسلامى، تاگفته هاى تاريخى از علل پيدايش جريان راست وچپ مذهبي (1360- 1380)، وزراء، تهران، 1386، ص28.

([3])- علي أكبر هاشمي رفسنجاني:ولد عام 1934 في محافظة كرمان، درس في الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة، كان من الطلبة البارزين من أنصار الإمام الخميني، إذ شارك في الكفاح في السنوات الأولى للحركة الإسلامية، شكل قبل الثورة بتعاون مع بعض رجال الدين مجمع العلماء المقاتلين، وكان ضمن المؤسسين للحزب الجمهوري الإسلامي، ترأس عدد من مناصب المهمة في الدولة منها، وزيراً للداخلية عام1979 ورئيساً لمجلس الشورى الإسلامي (1981-1989) ورئيساً للجمهورية عام (1989-1997)، للمزيد من التفاصيل، ينظر:خليل أحمد خليل، ملحق الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص ص365-366؛شاكر كسرائي، إيران الأحزاب والشخصيات السياسية (1890-2013)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 2014، ص ص222-223.

([4])- عبد الكريم موسوي اردبيلي:ولد عام 1926 في مدينة أردبيل، انتقل إلى مدينة قم ودرس فيها العلوم الدينية، ثم عمل في التدريس في الحوزة بمدينة قم المقدسة، ثم عاد إلى أردبيل عام 1960 وأسس حوزة علمية فيها، شارك في تأسيس حزب الجمهورية الإسلامي، ثم عينه الإمام الخميني مستشاراً خاصاً له عام 1979، وبعدها شغل منصب رئيس السلطة القضائية عام 1981، ثم أصبح عضواً في دخل مجلس الخبراء نائباً عن طهران، وشغل العديد من المناصب الأخرى، للمزيد من المعلومات، ينظر، محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1983، ص13.

([5])- ياسر هاشمى، عبور از بحران كارنامة وخاطرات هاشمى رفسنجانى سال1360، نشر معارف انقلاب اسلامى، چاپ نهم، تهران، ص271.

([6])- اقتباس شده، ياسر هاشمى، پيشين منبع، ص271.

([7])- علي أكبر ولايتي:ولد عام 1945 في طهران، درس الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها، في عام 1971 دخل كلية الطب في جامعة طهران، في عام 1974 تخصص بطب الأطفال، وبعد ذلك سافر للولايات المتحدة الأمريكية لأكمال دراسته في مجال تخصص طب الأطفال، عضو منتدى الطلاب الإسلاميين في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ نشاطه السياسي عام 1961، وفي عام 1963 كان له دور في المظاهرات التي انطلقت ضد الثورة البيضاء بعد نداءات الإمام الخميني، ومنذ ذلك الوقت أصبح مؤمناً بأفكار الإمام الخميني لذلك كانت تربطه علاقات مع التيار الإسلامي، بعد أنتصار الثورة الإيرانية أصبح عضواً في مجلس الشورى الإسلامي في دورته الأولى إذ كان ممثلاً عن أهالي طهران، أصبح عضواً لجنة الصحة أيضاً، ثم تم ترشيحه لرئاسة الوزراء في عهد رئاسة على خامنئي الدورة الأولى لكنه لم ينال الثقة داخل مجلس الشورى الإسلامي، للمزيد من التفاصيل، ينظر:داود على بابائى، بيست وپنج سال در ايران جه گذشت از بازرگان تا خاتمي، جلد پنجم، انتشارات رمية فردا، تهران، 1382، ص ص359-360.

([8])- جواد موگويى، آخرين نخست وزير زندگى وزمانه مير حسين موسوى (1320-1368)، جلد اول، دفتر مركزى نشر وپخش، ، چاپ دوم، قم، 1396، ص192.

([9])- اقتباس شده، روزنامه جمهورى أسلامى، شماره 696، مورخه 29 مهر 1360.

على أساس هذه المواصفات تم اختيار علي أكبر ولايتي مرشحاً لرئاسة الوزراء من قبل رئيس الجمهورية علي خامنئي[1]، وبعدها قام الأخير بأرسال كتاب إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر هاشمي رفسنجاني، تحتوي هذه الرسالة على أسم علي أكبر ولايتي كمرشح لرئاسة الوزراء من أجل التصويت عليه داخل المجلس، وقد كتب علي أكبر هاشمي رفسنجاني في مذكراته حول هذا الموضوع قائلاً[2]:"وصلني كتاب رئيس الجمهورية علي خامنئي في يوم 18 تشرين الأول 1981، وكان يحتوي على أسم مرشح رئاسة الوزراء علي أكبر ولايتي، إذ كان هناك عدد من المخالفين لتولي علي اكبر ولايتي منصب رئاسة الوزراء داخل مجلس الشورى الإسلامي، وكان من جملة المعارضين لعلي أكبر ولايتي هم أعضاء منظمة مجاهدي الثورة الإسلامي داخل المجلس، حيث كانوا يقودون حملة قوية من أجل معارضة ولايتي وعدم منح الثقة لتولي المنصب"[3].

وفي اليوم نفسه الذي وصل كتاب علي خامنئي إلى علي أكبر هاشمي رفسنجاني أي يوم 18 تشرين الأول 1981 جاء إلى بيت الأخير عدد من المعارضين لتولي علي أكبر ولايتي المنصب، وذكر رفسنجاني ذلك قائلاً:"جاء أول الليل المهندس طاهري بشأن توضيح سبب معارضة علي أكبر ولايتي وعدم منحه الثقة، ثم جاء بعده بهزاد نبوي مع أثنين أشخاص من أعضاء الكادر المركزي لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، من أجل توضيح الأمور حول عدم منح علي أكبر ولايتي لمنصب رئيس الوزراء، إذ ذكروا العديد من الأسباب منها، أن علي أكبر ولايتي لم يكن لديه ماضي جيد ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي، ولم يكن يمتلك مرونة سياسية جيدة يستطيع خلالها إدارة الوزارة، وأن علي أكبر بروش أو مير حسين موسوي أفضل منه لتولي منصب رئاسة الوزراء"[4].

يعتقد الباحث بشأن ما ذكر اعلاه أن الأسباب التي ذكرها بهزاد نبوي[5]، مع مرافقيه ليس لها قيمة أبداً، لأن ليس كل من يتسلم منصب من المناصب المهمة داخل الجمهورية لديه ماضي جهادي ضد الشاه محمد رضا، ومن هذا المنطلق نستطيع القول بعد قيام تيار خط الإمام[6]، بالتخلص مع جميع القوى السياسية الأخرى التي لا تسير بنهجه، وبعد سيطرته على المجريات السياسية على الساحة الإيرانية بدأت تظهر اختلافات في وجهات النظر لذلك التيار، وهنا ظهر لأول مرة ما يسمى الجناح اليمين والجناح اليسار في الطبقة السياسية الإيرانية من أنصار تيار خط الإمام، واستطاع هذان الجناحان شغل الساحة السياسية طوال مدة الثمانينيات من القرن المنصرم.

كان هناك اختلافات في وجهات النظر السياسية والإقتصادية ما بين الأحزاب والتيارات والمنظمات الموالية لتيار خط الإمام، فقد كانت بعض الشخصيات المؤثرة لا ترغب بتولي علي أكبر ولايتي منصب رئيس الوزراء، وأن هذه الشخصيات تريد فرض شخصية قريبة من أفكارها على هذا المنصب، وأن يكون هناك توازن في السلطة التنفيذية ما بين الأفكار التي بدأت بوادرها في الظهور في هذه المرحلة من مراحل عمر الجمهورية الإيرانية، فقد كان هناك جناح يسمى باليمين وآخر يسمى باليسار[7]، وكان رئيس الجمهورية

([1])- محمد محسن مصحفى، خاطرات يك دبيلمات، دفتر ادبيات انقلاب اسلامى، تهران، 1394ص301.

([2])- جواد موگويى، پيشين منبع، ص192.

([3])- اقتباس شده، ياسر هاشمى، پيشين منبع، ص273.

([4])- همان منبع، ص275.

([5])- بهزاد نبوي:ولد في طهران عام 1942، درس الابتدائية والمتوسطة فيها، دخل جامعة طهران وحصل على شهادة الماجستير في هندسة الاكترونيك، دخل العمل السياسي منذ عام 1959وأنتما إلى الجبهة الوطنية، شارك في تأسيس الجبهة الوطنية الثالث عام 1970، وفي عام 1972سجن من قبل النظام البهلوي، أفرج عنه في عام 1978، وبعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، تولى مناصب عديدة منها منصب مساعد رئيس الوزراء مير حسين موسوي، بعد تولى محمد خاتمي رئاسة الجمهورية(1997-2004) رأس بهزاد نبوي مؤسسة الدراسات الإستراتيجية التابعة إلى رئاسة الجمهورية، أمتنع عن تولى مناصب وزارية، للمزيد من التفاصيل، ينظر: شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص315.

([6])- تيار خط الإمام الخميني:واحد من أهم التيارات السياسية المعاصرة التي وجدت على الساحة السياسية الإيرانية بعد انتصار الثورة عام 1979، وزعيم هذا التيار بلا منازع هو الإمام الخميني، ويتكون من مجموعة من الأحزاب والمنظمات السياسية منها، مجتمع العلماء المقاتلين، والحزب الجمهوري الإسلامي، ومجتمع مدرسي حوزة قم، ومنظمة مجاهدي الثورة وغيرها من الأحزاب، للمزيد من التفاصيل، ينظر:فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، 2012، ص ص42-43.

([7])- بعد الأحداث التي في إيران ومنذ منتصف عام 1981، أنقسم تيار خط الإمام الخميني إلى قسمين، تيار اليسار وتيار اليمين، فكان تيار اليمين من الجبهة الإسلامية المؤتلفة، وكان أبرز أعضائها، جلال الدين فارسي، وأسد الله بادمجيان، ومصطفى مير سليم، وحبيب عسگر أولادي، وعلي أكبر پرورش، وعلي أكبر ولايتي، وعلي رضا وأخرون، أما تيار اليسار كان من المؤيدين اليه منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وأبرز أعضاء مير حسين موسوي، ومحمد موسوي خوئيني ها، ومحمد خاتمي، وكاظم موسوي وغيرهم، للمزيد من التفاصيل، ينظر:مؤسسه فرهنگى هنرى قدر ولايت، رياست جمهورى دورهاى اول-چهارم از 1358 تا سال 1368، جلد اول، تهران1395، ص57.

محسوب على جناح اليمين للحزب الجمهورية الإسلامي، وأن علي أكبر ولايتي يعد من أنصار الجناح اليمين، أما الجناح اليسار فقد كان يرغب بأن يتولى أحد الشخصيات الذي يحمل أفكاره منصب رئاسة الوزراء، وعلى العموم هذه الأفكار كانت غير مؤثرة على السياسة العامة في إيران.

في تمام الساعة (11، 00) صباحاً يوم الخميس المصادف 22 تشرين الأول 1981، قام رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر هاشمي رفسنجاني بتقديم أسم المرشح لرئاسة الوزراء علي أكبر ولايتي وطلب التصويت عليه داخل المجلس، وقرأ كتاب رئيس الجمهورية التي تم فيها ترشيح علي أكبر ولايتي للمنصب إذ جاء فيها[1]:"رئاسة مجلس الشورى الإسلامي المحترم بعد الاستعانة بالله (سبحانه وتعالى)، وبحضور التيارات الثورية المحترمة، وحسب المادة (124) من الدستور الإيراني، أقدم لكم علي أكبر ولايتي مرشحاً لرئاسة الوزراء لجمهورية إيران، وأطلب من السادة أعضاء المجلس التصويت عليه"[2]، ثم طلب رئيس المجلس التصويت عليه، وكانت نتيجة التصويت، (80) صوتاً معارضاً، و(74) صوتاً موافقاً، و(38) صوتاً ممتنعاً، وأن (13) عضواً لا يحق لهم التصويت، لأنهم فازوا قبل أيام في المنصب، في الانتخابات التعويضية للمجلس، ولم يتسلموا بشكل رسمي مسؤولياتهم، و(2) من الأعضاء لم يدخلا بناية مجلس الشورى الإسلامي، وكان عدد الحضور (207) عضواً[3]، وكانت هذه أول مرة في تاريخ الجمهورية منذ تأسيسها عام 1979 قيام رئيس الجمهورية بتقديم مرشحه لرئاسة الوزراء ويخفق في الحصول على الثقة[4]، وقد فرح المعارضون بعد التصويت على علي أكبر ولايتي وعدم منحه الثقة[5].

وبرر بعض أعضاء المجلس المعترضين على علي أكبر ولايتي، بأن الأخير لم يكن يحمل روح الثورة، وأنه شخصية لا تؤمن بالتحرك الثوري منذ بداية الثورة[6].

وعلى أثرها صرح رئيس الجمهورية علي خامنئي بعد فشل التصويت على علي أكبر ولايتي إذ قال[7]:"أن (38) عضواً لم يصوتوا وامتنعوا عن التصويت، وأن هؤلاء لم يعرفوا علي أكبر ولايتي بشكل صحيح، وأنا متأكد من أن هؤلاء لو يعرفوا ولايتي بشكل جيدٍ لصوتوا لصالحه، وأنا أقدم كل احترامي للأعضاء الشجعان وأشكرهم، واعتقد أنهم سيقومون بعمل جيد في الأعمال التي تقع على عاتقهم، والدليل على هذا هو عدم التوافق مع رئيس الجمهورية في المرشح علي أكبر ولايتي، وهذا دليل على أن الأعضاء لن يكونوا أداة بيد رئيس الجمهورية"[8].

من الواضح أن رئيس الجمهورية تحدث بهذا الحديث من أجل عدم بروز اختلاف ما بينه وبين مجلس الشورى الإسلامي وهو في بداية عمله، فضلاً عن أنه كان يرغب بأن يتولى علي أكبر ولايتي هذا المنصب، لأن الأفكار ما بين الطرفين متقاربة، والخوف من فرض المجلس شخصية تخالفه في الرأي.

حسب اعتقاد الباحث أن علي خامنئي لم يكن يتوقع معارضة أغلب الأعضاء لمرشحه، ولو كان على علم بذلك لتريث قليلاً حتى يأخذ الاجماع أو يستبدله بمرشح آخر قبل تقديمه، ولكنه كان مؤمناً بأن مرشحه سينال الثقة داخل المجلس، لذلك قدمه للمجلس دون الاستماع للمعارضة، وهناك كانت المفاجئة، لذلك سيكون تحركاته في هذه القضية بهدوء والاستماع بشكل جيد للمعارضة التي ستفرض رأيها عليه في المرة القادمة.

(1)- روزنامه اطلاعات، مورخه 27 مهر1360.
(2)- اقتباس شده، همان روزنامه.
(3)- علی بی ژهفر، کابینه دوم میر حسین موسوي، انتشارات مرکز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، 1388، ص15.
(4)- عباس شادلو، پیشین منبع، ص28.
(5)- ریاست جمهوری دورهای اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پیشین منبع، ص59.
(6)- محمد محسن مصحفی، پیشین منبع، ص301.
(7)- ریاست جمهوری دورهای اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پیشین منبع، ص ص58-59.
(8)- اقتباس شده، همان منبع، ص59.

وفي اليوم نفسه الذي تم رفض منح الثقة لعلي أكبر ولايتي ذهب علي خامنئي لمنزل علي أكبر هاشمي رفسنجاني للتباحث حول الاسم الجديد الذي سيطرح على المجلس لنيل الثقة[1].

إذ كان عدد هناك من الأحزاب المعارضين لعلي أكبر ولايتي وكان منهم أعضاء منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وأعضاء من نهضة الحرية، وأعضاء من مجتمع العلماء المقاتلين[2]، وأيضا أعضاء في المجلس من تيار اليسار للحزب الجمهوري الإسلامي، ومنظمة مجاهدي الثورة صوتوا ضد علي أكبر ولايتي، أما تيار اليمين للحزب الجمهوري الإسلامي فقد صوت لصالح علي أكبر ولايتي[3].

تحدث علي أكبر هاشمي رفسنجاني بخصوص ترشيح علي أكبر ولايتي لمنصب رئاسة الوزراء فقال: "كان هناك انقسام داخل مجلس الشورى الإسلامي ما بين المؤيدين لعلي أكبر ولايتي والمعارضين له، وفي جلسة غير رسمية من أجل التشاور في قضية ترشيح علي أكبر ولايتي لهذا المنصب، إذ كان هناك مجموعة كبيرة من المعارضين، وكان محمد يزدي من الشخصيات التي تمتلك تأثيراً داخل المجلس فكان معارضاً لعلي أكبر ولايتي، أما الموافقين عليه فهم نسبة قليلة وغير مؤثرة"[4].

في نهاية المطاف تمكن تيار اليسار للحزب الجمهوري الإسلامي والأحزاب الموالية له من أتباع خط الإمام ففرضوا رأيهم مجلس الشورى الإسلامي، وعدم تمرير مرشح رئيس الجمهورية، وسيكون رأيهم له تأثير في الاستحقاقات القادمة، لانهم استطاعوا فرض رأيهم في هذه القضية، والذي لم يكن يتوقعه رئيس الجمهورية.

المبحث الثالث– ترشيح مير حسين موسوي لمنصب رئاسة الوزراء (27 تشرين الأول 1981).

بعد فشل مرشح رئيس الجمهورية الحصول على الثقة داخل مجلس الشورى الإسلامي، سارع علي خامنئي بالبحث عن البديل المناسب الذي يجب أن يشغل هذا المنصب، وهنا كان علي خامنئي مقيد بموافقة مجلس الشورى الإسلامي، فإن عليه أن يختار شخصية تنال ثقته وثقة أغلب أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعليه أن يكون هذه المرة دقيقاً في اختيار شخصية تحظى برضى جميع الأطراف السياسية.

في نهار يوم الجمعة المصادف 23 تشرين الأول 1981 عقد اجتماع لأعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي، من أجل مناقشة موضوع رئيس الوزراء الجديد، واختيار الشخص المناسب لهذا المنصب، إذ كان المرشح الاقوى هو محمد غرضي وهو شخصية غير حزبية ولم ينتمي للحزب الجمهوري الإسلامي، وكان علي أكبر پرورش[5]، ومير حسين موسوي[6]، أعضاءً في الحزب الجمهوري الإسلامي ومرشحين لهذا المنصب[7].

في يوم الثلاثاء 27 تشرين الأول 1981 قام رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر هاشمي رفسنجاني بأخذ رأي أعضاء المجلس حول التصويت لصالح محمد غرضي، لكن الأعضاء لم يوافقوا على محمد غرضي، واكدوا أنه لو طرح اسم محمد غرضي

([1])- جواد موگويى، پيشين منبع، ص194.
([2])- همان منبع، ص194.
([3])- عباس شادلو، پيشين منبع، ص29.
([4])- اقتباس شده، ياسر هاشمى، پيشين منبع، ص280.
([5])- علي أكبر پرورش، ولد عام 1942 في مدينة چهار سوق في محافظة اصفهان، درس الابتدائية والمتوسطه والثانوية في مسقط رأسه، ثم أنتقل لجامعة أصفهان، بدأ نشاطه السياسي عام 1964 مع نهضة الإمام الخميني، واشترك في عدد من المظاهرات ضد نظام الشاه محمد رضا واعتقل على أثرها عدة مرات وعذب على أثرها، ، بعد تأسيس الجمهورية الإيرانية شغل عدد من المناصب في الدولة منها، عضو مجلس كتابة الدستور، وعضو مجلس الدفاع الأعلى، وزير التربية في حكومة محمد جواد باهنر وحكومة مهدي كنى وحكومة مير حسين موسوي الدورة الأولى، وممثل في مجلس الشورى الإسلامي لثلاث دورات، كذلك أحد أعضاء المؤتلفة الإسلامية، والحزب الجمهوري الإسلامي، للمزيد من التفاصيل، ينظر:https://fa.wikipedia.org/wiki/ /
([6])- مير حسين موسوي:ولد عام 1941 في مدينة خمين بمحافظة أذربيجان الغربية، درس الابتدائية والمتوسطة في مسقط راسه، بدأ التدريس في عام 1975 بجامعة طهران، أسس في العام نفسه بالاشتراك مع مجموعة من المناضلين (حركة مسلمي إيران)، في عام 1979 انشأ صحيفة الجمهورية الإسلامية وتولى إدارتها ورئاسة تحريرها، كما أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الجمهوري الإسلامي، وعضواً في مجلس الثورة الإسلامي من آيار 1979 إلى تشرين الثاني من العام نفسه، في عام 1981 أصبح وزير للخارجية، وفي تشرين الثاني من العام نفسه، اختاره الرئيس علي خامنئي لتأليف الحكومة لدورتين (1981-1989)، يعتبر زعيم المعارضة التي انطلقت بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات عام 2009، وقد هزم في هذه الانتخابات أمام محمود أحمدي نجاد واتهم الحكومة بالتزوير، بعد هذه الأحداث أخضع للإقامة الجبرية منذ 2009 وحتى الآن، للمزيد من التفاصيل، ينظر:عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص470.
([7])- جواد موگويى، پيشين منبع، ص194.

يكون مصيره مثل مصير علي أكبر ولايتي[1]، في مساء اليوم ذاته عقد اجتماع ما بين بهزاد نبوي وعدد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي مع علي أكبر هاشمي رفسنجاني في بيت الأخير، من أجل عدم منح الثقة لمحمد غرضي وعدم طرح اسمه في المجلس، وكان هؤلاء الأعضاء يعارضون محمد غرضي، كان بيت علي أكبر هاشمي رفسنجاني في هذه الأحداث مؤثراً جداً، واراد رئيس الجمهورية أرسال كتاب رسمي إلى علي أكبر هاشمي رفسنجاني يقدم فيه أسم محمد غرضي لتولي منصب رئاسة الوزراء، ولكن علي أكبر هاشمي رفسنجاني نصح علي خامنئي بعدم تقديم محمد غرضي، لأن المرشح لم يحصل على ثقة المجلس، وأعلن أن طرح أسم محمد غرضي داخل المجلس سيكون هناك أخفاق ثان لرئيس الجمهورية[2].

يبدو أن علي خامنئي كان مصراً على تقديم محمد غرضي وعدم ترشيح أحد أنصار تيار اليسار للحزب الجمهوري الإسلامي، ولكن الخوف من عدم منح الثقة كان السبب الوحيد في عدم تقديم محمد غرضي.

في لقاء لرئيس الجمهورية علي خامنئي مع صحيفة العصر، تحدث حول موضوع مرشح رئاسة الوزراء، إذ قال هناك (5) أسماء كمرشحين، وهو الآن في طور دراسة هذه الأسماء، وأضاف أنه لا يريد أن يستعجل في طرح اسم المرشح، والسبب في ذلك الخوف من الفشل بعدم الحصول على الثقة من مجلس الشورى الإسلامي، وأكد انه يرغب بتقديم شخصية تنال ثقة المجلس، وفي الوقت نفسه يريد تولي المنصب من قبل شخصية تستطيع النهوض بالواقع الإيراني وتحمل مسؤولياته بشكل جيد، كما أعلنت جريدة اطلاعات الاتصال بمكتب رئيس الجمهورية، وطلبت منهم التعرف على أسم رئيس الوزراء الذي سيطرح على مجلس الشورى الإسلامي، لكن مكتب رئيس الجمهورية لم يرد على هذا الاستفسار[3].

وفي الأطار نفسه تحدث علي خامنئي لصحيفة اطلاعات وكيهان حول موضوع منصب رئيس الوزراء، مبيناً لديه (5) أسماء كمرشحين وهم كل من (محمد غرضي ومير حسين موسوي وعلي أكبر پورش ومير سليم مصطفى[4]، وحسن غفوري)، وإنه سيقوم بتقديم أحد هذه الأسماء للمجلس في الجلسة المقبلة، وأضاف علي خامنئي الأقرب للتقديم هو مير حسين موسوي[5]، وأن علي أكبر پرورش من المحتمل تقديمه أيضاً[6].

كانت النقاشات مع مسؤولي الدولة من أجل منح الثقة لأحد هذه الأسماء، ولكن بهزاد نبوي وأتباعه، فضلاً عن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية أصروا على أن هذه الشخصيات سيكون مصيرهم الفشل مثل مصير علي أكبر ولايتي في حال طرحهم على مجلس الشورى الإسلامي، وأن مير حسين موسوي هو فقط الذي يمكن أن ينال الثقة داخل المجلس[7].

كان هناك اجتماع هام يوم 25 تشرين الأول 1981 لمناقشة اختيار المرشح الذي يجب طرحه لنيل الثقة داخل مجلس الشورى لإسلامي، وضم هذا الاجتماع كل من علي خامنئي، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، وعبد الكريم موسوي اردبيلي، وأحمد خميني[8]، وكانت نتيجة الاجتماع هو الاتفاق على ترشيح مير حسين موسوي لرئاسة الوزراء[9].

([1])- ياسر هاشمي، پيشين منبع، ص282.

([2])- جواد موگويى، پيشين منبع، ص194.

([3])- روزنامه اطلاعات، مورخه 4 ابان1360.

([4])- مصطفى مير سليم:ولد عام 1947 في طهران من عائلة شديدة التدين، درس الابتدائية والمتوسطة فيها، وفي عام 1970 حصل على شهاد الهندسة بتخصص هندسة الميكانيك، سافر إلى فرنسا لأكمال دراسته، وبعد الثورة عام 1979 تم طرح أسمه لشغل منصب رئيس الوزراء في حكومة أبو الحسن بني صدر عام 1980، ولكن العديد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي لم يوافق عليه قبل طرح اسمه على المجلس، ثم أصبح مستشار لرئيس الجمهوري في مدة رئاسة علي خامنئي (1981-1989)، وشغل منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، أحد أعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي، أصبح عضواً لمجمع تشخيص مصلحة النظام عام 1989، أحد الشخصيات التي رشحت لانتخابات 2015 ولكنه لم يفوز، للمزيد من التفاصيل، ينظر: http://www.asriran.com/fa/news/511744/

([5])- روزنامه اطلاعات، مورخه 4 ابان1360.

([6])- داود على بابائى، پيشين منبع، جلد پنجم، ص366.

([7])- جواد موگويى، پيشين منبع، ص195.

([8])- أحمد خميني:ولد عام 1945 في مدينة قم المقدسة، وهو الابن الثاني للإمام الخميني بعد السيد مصطفى، رافق أحمد والده في تركيا، العراق، وفرنسا، وعاد معه إلى طهران في 1 شباط 1979، تولى بعد الثورة مسؤولية الارتباط بين الإمام الخميني والمسؤولين، وكان يحضر الاجتماعات الهامة للقادة، وينقل وجهات نظرهم إلى الإمام وينقل وجهة نظر الإمام إليهم، توفي أحمد بتاريخ 18 آذار 1995 في طهران، ودفن إلى جانب والده في جنوب إيران، للمزيد من التفاصيل، ينظر:شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص195.

([9])- رياست جمهورى دورهاى اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پيشين منبع، ص60.

لقد كان مير حسين موسوي موضع ثقة جناح اليسار لتيار خط الإمام، وأن المدافعين عنه هم أغلب أعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي، ومنظمة مجاهدي الثورة، ونهضة الحرية، وعدد من الليبراليين داخل المجلس، وفي يوم 27 تشرين الأول 1981 في جلسة غير رسمية لمجلس الشورى الإسلامي للتشاور والتباحث حول منح الثقة لمير حسين موسوي، قال أحمد كاشاني حول هذا الموضوع[1]:"أن في هذه الجلسة أعضاء من نهضة الحرية مثل إبراهيم يزدي، وعزت الله سبحاني محسوبين على التيار الليبرالي، يعتبرون مير حسين موسوي محايداً، ليس محسوباً على الجناح اليساري للحزب الجمهوري، وانه يستحق منح الثقة ليصبح رئيساً للوزراء، أنها المرة الأولى التي يقف فيها أعضاء نهضة الحرية إلى جانب احد أعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي"[2].

يتضح من خلال حديث أحمد كاشاني أن موقف التيار الليبرالي الذي لم يعد له أي دور يذكر بعد سقوط دولة أبو الحسن بني صدر بتاريخ 22 حزيران 1981، اعتبروها الفرصة المناسبة للظهور مرة أخرى على مسرح السياسية الإيرانية، خصوصاً وأن الشخص الذي يعارضونه هو من الأعمدة الأساسية في إيران وفي الوقت نفسه أحد أبرز رجال الدين فضلاً عن أنه رئيس الجمهورية، وأن أهدافهم توحدت مع تيار اليسار لأتباع خط الإمام في معارضة علي خامنئي، وهذه بصيص آمل للعودة مرة أخرى للحياة السياسية.

والسؤال المطروح هل يسمح أتباع خط الإمام الخميني للتيار الليبرالي الظهور مرة أخرى، أم تكون هناك عملية معارضة لهذا الظهور؟أن المتمعن لهذه الأحداث يرى أن مثل هذه الحالات يتم استغلال التيار الليبرالي في وقت محدد، وبعدها يتم اخماد صوته من قبل تيار خط الإمام الخميني، خصوصاً أن الأسماء الموجود في مجلس الشورى الإسلامي في الدورة الأولى والتي تم انتخابها في (13 اذار–10 حزيران 1980)، أي قبل بروز الخلاف المسلح ما بين التيار الليبرالي وتيار خط الإمام الخميني، بعد سقوط دولة أبو الحسن بني صدر، وتفرد تيار خط الإمام بالحكم في إيران منذ ذلك التاريخ.

أيضاً كان هناك عدد من المخالفين لتنصيب مير حسين موسوي بمنصب رئاسة الوزراء مثل الدكتور حسن ايت، إذ كان يقول يجب أن نقدم إلى هذا المنصب علي أكبر ولايتي أو علي أكبر پرورش[3]، وأيد رضا زواره اى وعدد من أعضاء الشورى المركزي للحزب الجمهوري الإسلامي[4]، كذلك من ضمن المعارضين هو هاشمي صياغيان إذ كان يقول:"أن شخصية مثل مير حسين موسوي لا ينبغي أن يكون في هذا المنصب، ولا يجب التصويت عليه"[5].

كان هناك تنافس شديد ما بين محمد غرضي ومير حسين موسوي على المنصب، وكان السبب الرئيس في تقديم مير حسين موسوي انتماء للحزب الجمهوري الإسلامي، إذ وجد عدداً كبير من المؤيدين له داخل مجلس الشورى الإسلامي، أما محمد غرضي هو شخصية غير حزبية وأن أعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي قرروا إذا تم ترشيح محمد غرضي لمنصب رئاسة الوزراء يكون هناك اعتراض عليه داخل المجلس، ويكون مصيره مشابه لمصير علي أكبر ولايتي[6]، وقال علي أكبر هاشمي رفسنجاني حول هذا الموضوع:"كان الحرس الثوري، ومنظمة مجاهدي الثورة، ومجتمع العلماء المقاتلين، ومجتمع مدرسي حوزة قم، والحزب الجمهوري الإسلامي، وتنظيمات أخرى اظهروا مخالفتهم لمحمد غرضي، وقد تحدثت مع علي خامنئي في اجتماع معه عن صعوبة حصول محمد غرضي على التأييد داخل مجلس الشورى الإسلامي"[7].

وعلى الرغم من المعارضة لمير حسين موسوي قام رئيس الجمهورية علي خامنئي في يوم 27 تشرين الأول 1981 بتقديمه كمرشح لرئاسة الوزراء[8]، وبعث كتاب إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر هاشمي رفسنجاني جاء فيه:"بعد عدم موافقة

(1)- جواد موگويى، پيشين منبع، ص ص195-196.
(2)- اقتباس شده، همان منبع، ص196.
(3)- اقتباس شده، جواد موگويى، پيشين منبع، ص196.
(4)- محمد محسن مصحفى، پيشين منبع، ص303.
(5)- اقتباس شده، جواد موگويى، پيشين منبع، ص196.
(6)- رياست جمهورى دورهاى اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پيشين منبع، ص60.
(7)- اقتباس شده، ياسر هاشمى، پيشين منبع، ص289.
(8)- محمد محسن مصحفى، پيشين منبع، ص302.

أغلب أعضاء مجلس الشورى الإسلامي المحترمون على الأخ علي أكبر ولايتي لتولي منصب رئاسة الوزراء، وحسب تعليمات المادة (124) من الدستور، أقدم لكم مير حسين موسوي كمرشح لرئاسة الوزراء، وأطلب من السادة أعضاء المجلس التصويت عليه"[1].

تم تقديم مير حسين موسوي لمجلس الشورى الإسلامي من أجل التصويت عليه في يوم 29 تشرين الأول 1981[2]، وكانت نتيجة التصويت (115) صوتاً موافقاً، و(32) صوتاً معارضاً، و(48) صوتاً ممتنعاً، وكان عدد الحضور (195) عضواً[3].

بعد نيل مير حسين موسوي الثقة بارك رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر هاشمي رفسنجاني لرئيس الوزراء توليه هذا المنصب، وطلب من علي خامنئي ومير حسين موسوي بالتعاون ما بين الطرفين، وطلب من مير حسين موسوي تقديم الوزارة بأسرع وقت ممكن[4]، وبعد عملية التصويت مباشرة تم أعفاء مهدى كنى[5]، الذي كان يشغل المنصب بشكل مؤقت وجميع الوزراء[6].

يذكر علي أكبر هاشمي رفسنجاني بعد التصويت على مير حسين موسوي قائلاً:"عند طرح اسم مير حسين موسوي لمنصب رئاسة الوزراء بشكل رسمي، أحسست أنها أسعد أيام موسوي في حياته، وأنه كان يحلم في الوصول إلى هذا المنصب"[7].

في ظهر ذلك اليوم من اعطى المجلس الثقة لرئيس الوزراء مير حسين موسوي، كان هناك اجتماع مباشر في مكتب رئيس الجمهورية، ضم هذا الاجتماع كل من علي خامنئي رئيس الجمهورية، ومير حسين موسوي رئيس الوزراء، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي، بهدف مناقشة أسماء الوزراء الجدد في وزارة مير حسين موسوي[8]

يذكر ناطق نوري وزير الداخلية في حكومة مير حسين موسوي بخصوص انتخاب الأخير لمنصب رئاسة الوزراء:"أن رئيس الجمهورية كان يعرف مير حسين موسوي بشكل جيد، وعلاوة على ذلك أنهم كانوا من منطقة خامنه اى، وكانت بين الطرفين علاقة عائلية، فضلاً عن هذا فأن مير حسين موسوي عضواً فعالاً في الشورى المركزية لحزب الجمهوري الإسلامي، وأيضاً مدير صحيفة جمهورى اسلامى، وهذه الأمور ساعدت مير حسين موسوي بأن يصبح رئيساً للوزراء"[9].

من أبرز الشخصيات التي ساعدت على تقديم مير حسين موسوي لشغل منصب رئيس الوزراء هو بهزاد نبوي، فقد كان هناك تنسيق وتعاون كبير ما بين مير حسين موسوي وبهزاد نبوي، وكانت تربطهم علاقة جيدة، إذ كان بهزاد نبوي قريباً جداً من منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وهو شخصية مؤثرة جداً[10].

قام مير حسين موسوي بعد الحصول على الثقة من مجلس الشورى الإسلامي، بتقديم أسماء الوزارة الجديدة من أجل منح الثقة لها، وكانت هذه الوزارة مشابهة لوزارة محمد جواد باهنر السابقة، وأيضاً مشابهة لوزارة مهدي كنى السابقة من حيث أسماء الوزراء مع أحداث تغيير طفيف عليها[11].

([1])- اقتباس شده، مشروح مذكرات مجلس شورای اسلامی، دروه اول جلسه 229، موسوی به عنون نخست وزیر معرفی شد، تهران، 5-ابان-1360.
([2])- روزنامه اطلاعات، مورخه 7 ابان1360.
([3])- عباس شادلو، پیشین منبع، ص32.
([4])- داود علی بابائی، پیشین منبع، جلد پنجم، ص ص388-389.
([5])- مهدي كنى:ولد عام 1931 في قرية كن قرب طهران، تولى رئاسة جماعة العلماء المجاهدين، وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام1979 أصبح أحد أعضاء مجلس الثورة الإسلامي، وبعد مقتل رئيس الوزراء محمد جواد باهنر بتاريخ 31 آب 1981 أصبح رئيساً للوزراء مؤقت لمدة قصيرة، تولى العديد من المناصب منها عضو في عام(1980-1986)، كان المشرف على لجان الثورة، للمزيد من التفاصيل، ينظر:شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص ص307-308.
([6])- رياست جمهورى دورهای اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پیشین منبع، ص62.
([7])- اقتباس شده، جواد موگویی، پیشین منبع، ص196.
([8])- جواد موگویی، پیشین منبع، ص196.
([9])- اقتباس شده، مرتضی میردار، خاطرات حجت الاسلام والمسلمین ناطق نوری، جلد، مرکز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، 1384، ص23.
([10])- محمد محسن مصحفی، پیشین منبع، ص303.
([11])- علی بی ژهفر، پیشین منبع، ص ص16-17.

المبحث الرابع– تقديم الوزارة الجديدة لمجلس الشورى الإسلامي والتصويت عليها (3 تشرين الثاني 1981).

بعد التصويت على مير حسين موسوي وحصوله على منصب رئاسة الوزراء، كانت هناك اجتماعات عدة ما بين علي خامنئي رئيس الجمهورية، ومير حسين موسوي رئيس الوزراء وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي، وعبد الكريم موسوي اردبيلي رئيس السلطة القضائية، من أجل مناقشة أسماء الوزراء الجدد التي ستقدم لمجلس الشورى الإسلامي للتصويت عليهم[1].

بعد اجتماعات عدة توصلت الأطراف المجتمعة على عدم حصول تغيير كبير في وزارة مهدي كنى وهي الوزارة السابقة نفسها[2]، أما الوزارات التي دار حولها الحديث بخصوص التغيير هي وزارة الخارجية، والتي لم يتم الاتفاق على الشخص الذي يشغل هذه الوزارة، لذلك تم الاتفاق على تقديم التشكيلة الوزارية الجديدة بدون وزير خارجية، وأن رئيس الوزراء سيشغلها بشكل مؤقت[3]، أما الوزارات التي حصل فيها تغيير هي وزارتي الدفاع والعمل والشؤون الإجتماعية فقط[4].

وعلى هذا الأساس قام رئيس الوزراء مير حسين موسوي في يوم 2 تشرين الثاني 1981 بأرسال أسماء الوزراء إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر هاشمي رفسنجاني للتصويت عليهم في المجلس، وجاء في في الكتاب:(حسب المادة (133) من الدستور، أقدم لكم اسماء التشكيلة الوزارية الجديدة من أجل التصويت عليها داخل مجلس الشورى الإسلامي، وجميع هذه الأسماء حصلت على موافقة رئيس الجمهورية[5]، وحسب المادة (141) من الدستور أن منصب وزير الخارجية مازال في طور البحث عن الشخص المناسب لهذا المنصب، وأن رئيس الوزراء يكون في هذا المنصب بشكل مؤقت)[6].

في صباح يوم الخميس المصادف 3 تشرين الثاني 1981 حضر رئيس الوزراء مير حسين موسوي لمبنى مجلس الشورى الإسلامي للاطلاع على التصويت الوزاري، وبعد حديث رئيس المجلس بهذا الخصوص، طلب من رئيس الوزراء مير حسين موسوي الذهاب للمنصة والحديث عن الوزراء وتوضيح وجهة نظره، فقال[7]، مير حسين موسوي بهذا الخصوص:"إن هذه الأسماء المعروضة على حضراتكم هي جديرة بأن تتحمل مسؤوليتها، وهؤلاء الوزراء يحملون أفكار الثورة، وعملوا في مناصب عديدة ولسنوات طوال، ولديهم خبرة متراكمة ولم يأتوا عن طريق الصدفة، وعملوا في أعلى مستويات الدولة، وهذه موصفات مهمة ليشغلوا المناصب"[8]، وفي موضع آخر من خطاب رئيس الوزراء ذكر:"هي وزارة محمد جواد باهنر ووزارة مهدي كنى نفسها، ودرسنا هذه الأسماء بشكل جيد، وعرفنا مدى الجهد الذي يبذلونه، وأنا متأكد من نجاحهم في المهمة المؤكلة إليهم، وكان هناك تعاون كبير ما بين أعضاء الوزارة في السابق وهذا سر النجاح"[9].

---

(1)- جواد موگويى، پيشين منبع، ص199.
(2)- همان منبع.
(3)- محمد محسن مصحفى، پيشين منبع، ص304.
(4)- جواد موگويى، پيشين منبع، ص200.
(5)- وهم كل من، بهزاد نبوي- مستشار تنفيذي لرئيس الوزراء، محمد تقي بانك- مستشار المالي لرئيس الوزراء، محمد روحاني مستشار الصحة لرئيس الوزراء، أحمد أصغري وزير العدل، أحمد توكلي وزير العمل والشؤون الاجتماعية، حبيب عسگر أولادي وزير التجارة، حسن غفوري وزير الطاقة، حسين موسويان وزير المعادن، حسين نمازي وزير الاقتصاد، هاب گنابادي وزير الأسكان والبلديات، عبد الحميد معاد يخواه وزير الارشاد الإسلامي، علي أكبر پرورش وزير التربية، محمد سلامتي وزير الزراعة، محمد سليمي وزير الدفاع، محمد علي نجفي وزير الثقافة والتعليم العالي، محمد غرضي وزير النفط، مرتضى نبوي وزير الاتصالات والبريد، مصطفى هاشمي وزير الصناعة، نژد حسينيان وزير الطرق والجسور، نيك روش وزير الداخلية، هادي منافي وزير الصحة، للمزيد من التفاصيل، ينظر:مشروح مذكرات مجلس شورای اسلامی، دروه اول جلسه، 233، به تاريخ، 11 ابان 1360.
(6)- مشروح مذكرات مجلس شورای اسلامی، دروه اول جلسه، 233، به تاريخ، 11 ابان 1360؛للتفاصيل عن حياة الوزراء، وتحصيلهم الدراسي، يرجو مراجعة، محمود فاضلى بيرجندى، از مهدى بازرگان تا حسن روحانى كابينه هاى در جمهورى اسلامى ايران، نشر پايان، 1393، ص ص167-193.
(7)- للاطلاع على حديث رئيس الوزراء مير حسين موسوي بشكل مفصل، يرجو مراجعة، داود على بابائى، پيشين منبع، جلد پنجم، ص ص422-430؛روزنامه اطلاعات، مورخه 12 ابان1360.
(8)- اقتباس شده، رياست جمهورى دورهاى اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پيشين منبع، ص64.
(9)- اقتباس شده، داود على بابائى، پيشين منبع، جلد پنجم، ص ص422-423.

بعد حديث رئيس الوزراء انقسم مجلس الشورى الإسلامي على قسمين أحدهم مؤيد والأخر معارض[1]، كما موضح في الجدول أدناه.

كان عدد حضور أعضاء مجلس الشورى الإسلامي (159) عضواً، وكان التصويت كالآتي[2].

أسم الوزير	أسم الوزارة	عدد الموافقين	عدد المخالفين	عدد الممتنعين
بهزاد نبوي	مستشار تنفيذي	134	12	13
محمد روحاني	مستشار الصحة	156		3
محمد تقي بانك	مستشار الميزانية	153		6
أحمد أصغري	العدل	145	7	7
أحمد توكلي	العمل والشؤون الاجتماعية	105	28	26
حبيب عسگر أولادي	التجارة	131	14	14
حسن غفوري	الطاقة	108	25	26
حسين موسويان	وزير المعادن	113	19	27
حسين نمازي	الاقتصاد	148	1	10
محمد سليمي	الدفاع	102	29	28
شهاب گنابادي	الأسكان والبلديات	132	15	12
عبد الحميد معاد	الارشاد الإسلامي	137	18	4
علي أكبر پرورش	التربية	146	12	1
محمد سلامتي	الزراعة	120	14	25
محمد علي نجفي	الثقافة التعليم العالي	135	9	15
حمد غرضي	النفط	141	9	9
مرتضى نبوي	الاتصالات والبريد	153	3	3
مصطفى هاشمي	الصناعة	115	22	22
هادي منافي	الصحة	124	18	17
نژاد حسينيان	الطرق والجسور	146	1	12
نيك روش	الداخلية	102	28	29

بعد التصويت على وزارة مير حسين موسوي من قبل مجلس الشورى الإسلامي، بارك أعضاء مجلس الشورى الإسلامي إلى الوزراء الجدد، وحثوهم على العمل بشكل جيد، وطالبوا التعاون ما بين رئيس الجمهورية والوزارة ومجلس الشورى الإسلامي، وقد تم تبديل بعض الوزراء، وتأسيس وزارات[3]، أخرى من عمر هذه الحكومة[1]، كانت الوزارات التي دار حولها الحديث بخصوص التغيير

(1)- كان أبرز الأسماء المؤيدة للوزارة هم، مصطفى تبريزي، مجيد انصاري، زرهانى، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، حائري زادة، أما أبرز الأسماء المعارضة هم، موحدي ساوجي، ناطق نوري، الويري، خليلي، رضا زواره اى، للمزيد من التفاصيل، ينظر:رياست جمهورى دورهاى اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پيشين منبع، ص65.

(2)- روزنامه جام جم، شماره 23004341، مورخه 3 شهريور 1393.

(3)- تبديل وزير الداخلية كمال الدين نيك روش بتاريخ 16 تشرين الثاني 1981 بالوزير علي أكبر ناطق نوري، وتبديل مستشار رئيس الوزراء التنفيذي غلام رضا اغا زادة بتاريخ 1 حزيران 1982، بالمستشار بهزاد نبوي، وتبديل وزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد توكلي بتاريخ 28 آب 1983، بالوزير أبو القاسم سرحدي زادة، وتبديل وزير التجارة حبيب عسگر أولادي بتاريخ 28 آب 1983، بالوزير حسن عابدي جعفري، وتبديل وزير العدل محمد

هي وزارة الخارجية، ولم يتم الاتفاق على الشخص الذي يشغل هذه الوزارة، فقد كانت هناك نقاشات وحوارات عديدة حول الشخصية التي تتولى هذا المنصب، في نهاية الشهر الأول من عمر الوزارة تم اختيار علي أكبر ولايتي لشغل منصب وزارة الخارجية[2].

من الملاحظ أن علي أكبر ولايتي كان شخصية قريبة من رئيس الجمهورية، لذلك أصر على منحه أحد الوزارات المهمة بدل من رئاسة الوزراء، إذ رفض مير حسين موسوي تولي علي أكبر ولايتي هذا المنصب، وبعد مدة قصيرة أستطاع علي خامنئي من أقناع مير حسين موسوي بتولي ولايتي المنصب.

كانت أغلب الشخصيات في هذه الوزارة هم من المنتمين للأحزاب وأغلبهم من عناصر الحزب الجمهوري الإسلامي والتيارات والأحزاب والمنظمات القريبة منه، كانت هذه النقطة الأساسية في الخلاف الشديد الذي حصل داخل مجلس الشورى الإسلامي، إذ كان التيار الليبرالي المتواجد في الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامي غير راضٍ عن هذه الوزارة وكان يرغب بعدم التصويت عليها ومرورها داخل أروقة المجلس، ولكن عكس هذا العمل كان أعضاء المجلس من المنتمين للحزب الجمهوري الإسلامي والأحزاب والمنظمات التابعة له قد صوتت لصالح هذه الوزارة ومررتها داخل أروقة المجلس[3]، وقال ناطق نوري في مذكراته بهذا الخصوص:"كان النهج السياسي والاقتصادي والثقافي التي تسير عليه الوزارة يتبع طريقة الأحزاب بسبب ميل الوزراء إلى أحزابهم، كذلك التغييرات التي حصلت في الوزارة هي أستبدال وزراء بآخرين من المنتمين للأحزاب مثل بهزاد نبوي ومعاد يخواه– ومحمد خاتمي وبانك نور بخش وحسن غفوري ومرتضى نبوي وعسگر أولادي ورفيق دوست وسليمى وعلي أكبر ولايتي ونمازي"[4].

لقد عاشت وزارة مير حسين موسوي مع مجلس الشورى الإسلامي في الدورة الأولى والثانية، إذ كانت العلاقة ما بين المجلس في الدورة الأولى مع الوزارة ويمكن القول بأن مجلس الشورى والحزب الجمهوري الإسلامي قد سيطر على الوزارة، لأنه كانت هناك إعداد كثيرة من السياسيين قريبين من الأثنين، كما أن مير حسين موسوي لم يكن يملك سياسيين محنكين قادرين للسيطرة على مجلس الشورى الإسلامي بل على العكس من ذلك، فبالرغم من هذا الحديث لم يكن هناك خلافات كبيرة ما بين الطرفين بشكل علني وواضح[5].

كانت وزارة مير حسين موسوي أول وزارة تستمر بالعمل حتى انتهاء مدتها القانونية منذ تأسيس الجمهورية الإيرانية عام 1979، وكان عليها أن تتحمل مسؤولياتها تجاه المهام المكلفة بها وفي قضايا مختلفة وحماية مؤسسات الدولة الإيرانية وكانت هذه الوزارة عليها العمل بشكل جيد[6]، من أجل وضع الخطط والبرامج الإقتصادية، والعمل بشكل مستمر للنهوض بواقع المجتمع الإيراني، والعمل في توسيع الخطط الإقتصادية والثقافية والإستثمارية والإجتماعية، وكان مجلس الشورى الإسلامي مؤيداً لعمل هذه الوزارة ومشجعاً لها من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة لبناء الدولة، وحول هذا الموضوع كتب المحققون والباحثون الإيرانيون على هذه الوزارة[7]:"كانت أول الجهود الحقيقية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في وضع البناء الحقيقي للوضع الاقتصادي من قبل رئيس

أصغري بتاريخ 17 شباط 1984، بالوزير حسن حبيبي، وتبديل وزير الارشاد والثقافة عبد المجيد معاد يخواه بتاريخ 15 آب 1984، بالوزير محمد خاتمي، وتبديل وزير الزراعة محمد سلامتي بتاريخ 16 آب 1984، بالوزير عباس علي زالي، وتبديل وزير الاسكان والبلديات محمد شهاب گنابادي بتاريخ 16 آب 1984، بالوزير سراج الدين كازروني، وتبديل وزير الطاقة حسن غفوري بتاريخ 16 آب 1984، بالوزير محمد تقي بانك، وتبديل وزير الصحة هادي نافي بتاريخ 22 آب 1984، بالوزير علي رضا مرندي، وتبديل وزير الصناعة والمعادن مصطفى هاشمي بتاريخ 22 آب 1984، بالوزير غلام رضا شافعي، وتبديل وزير الثقافة والتعليم العالي محمد علي نجفي بتاريخ 22 آب 1984، بالوزير ايراج فاضل، وتبديل وزير التربية علي أكبر پرورش بتاريخ 18 تشرين الأول 1984، بالوزير كاظم اكرمى، تأسيس وزارة الصناعات الثقيلة وأصبح وزيرها بهزاد نبوي= =بتاريخ 1 حزيران 1982، وتأسيس وزارة الحرس الثوري بتاريخ 23 شباط 1983، وأصبح وزيرها محمد رفيق دوست، وتأسيس وزارة الجهاد والبناء بتاريخ 23 شباط 1983، وأصبح وزيرها بيژن نامدار زنگنة، وتأسيس وزارة الأمن بتاريخ 17 آب 1984، وأصبح وزيرها محمد ري شهري، للمزيد من التفاصيل، ينظر:على بى ژهفر، پيشين منبع، ص ص18-19؛رياست جمهورى دورهاى اول چهارم از 1358 تا سال 1368، پيشين منبع، ص78.

(1)- همان منبع.

(2)- محمد محسن مصحفى، پيشين منبع، ص304.

(3)- على بى ژهفر، پيشين منبع، ص17.

(4)- اقتباس شده، مرتضى ميردار، پيشين منبع، ص25.

(5)- على بى ژهفر، پيشين منبع، ص20.

(6)- همان منبع، ص19

(7)- محسن ميلانى چگونگى، شكل گيرى انقلاب اسلامى، ترجمه عطار زاده، گام نو، تهران، 1381، ص363؛على بى ژهفر، پيشين منبع، ص20.

الوزراء مير حسين موسوي منذ بداية أستلامه للوزارة وللنهوض بواقع المجتمع الإيراني رغم ثقل الحرب العراقية الإيرانية على الدولة الفتية، وكان عمله الأساسي هو بناء المعامل والمصانع والشركات الوطنية الأساسية والبنوك، والسيطرة على سعر العملة من أجل عدم المجازفة في السياسة التجارية"[1].

عملت الوزارة بالرغم من الظروف التي مرت بها الجمهورية الإيرانية في هذه المرحلة والصراعات الداخلية التي عاشتها، فضلاً عن الحرب العراقية الإيرانية فقد استطاعت هذه الوزارة من قيادة إيران إلى طوق النجاة، بفعل الخطط الإقتصادية والأمنية التي بذلتها السلطة التنفيذية بمختلف كوادرها ومنها رئاسة الوزراء.

الاستنتاجات.

من خلال دراسة كيفية تم اختيار مير حسين موسوي رئيساً للوزراء تم استنتاج عدداً من النقاط كان منها.

1- كان رئيس الجمهورية علي خامنئي مصراً على عدم الاستماع لأصوات أنصار جناح اليسار بعدم تقديم مرشحه علي أكبر ولايتي للمنصب، ولكنه كان مصراً على ذلك، وكانت النتيجة إخفاقه داخل المجلس وفوز جناح اليسار في التحدي.

2- أنها المرة الأولى من عمر الجمهورية الإيرانية التي يتم فيها تقديم رئيس للوزراء إلى مجلس الشورى الإسلامي ويخفق المجلس بتنصيبه، وهو تقديم علي أكبر ولايتي.

3- ظهور الخلاف لأول مرة في الجمهورية الإيرانية ما بين جناحي اليسار واليمين من أنصار تيار خط الإمام الخميني، ثم تحولت التسمية فيما بعد إلى تسمية المحافظين والأصلاحيين حسب أعتقاد الباحث.

4- كان رئيس الجمهورية علي خامنئي غير راغب بأن يصبح مير حسين موسوي رئيساً للوزراء الذي يعتبر من أنصار جناح اليسار، واختيار علي أكبر ولايتي الذي يعتبر من أنصار جناح اليمين، وتفرد جناح اليمين بالسلطة التنفيذية، ولكن انصار جناح اليمين داخل المجلس نجحوا بالوقوف ضد علي خامنئي داخل المجلس وأجبروه على تقديم مرشحهم.

5- كان التوازن وهو الحل في قيادة السلطة التنفيذية من قبل تيار خط الإمام الخميني، وعدم ترجيح كفة على أخرى، فقد أصبح رئيس الجمهورية من أنصار جناح اليمين، ورئيس الوزراء من أنصار جناح اليسار، وكان الإمام الخميني في هذا الوقت يراقب الأحداث عن كثب، فمادام الخلاف في الأطار السلمي فلم يتدخل خصوصاً لجعل التوازن بين الجناحين في قيادة الدولة، أما إذا كان الخلاف خارج الأطار السلمي ويؤثر على الدولة فيكون تدخله حازماً وصارماً لإنهاء ذلك الجدل، وكان تاريخه في الجمهورية معروفاً بهذا الاتجاه، لاسيما الخطوة التي أتخذها بإقصاء جميع التيارات والأحزاب المعارضين لتيار خط الإمام الخميني مابين عامي (1979-1981).

6- لا يوجد أي دور في قضية اختيار رئيس الوزراء وباقي القضايا السياسية للأحزاب والتيارات من خارج تيار خط الإمام الخميني، بعدما أستطاع هذا التيار إقصاءهم من نشاطهم السياسي والتفرد في الحكم بجمهورية إيران منذ منتصف عام 1981.

(1)- اقتباس شده، محسن ميلانى چگونگى، پيشين منبع، ص20.